

## رئيس «ضابطة مكافحة» : لا حاجة لدخول دوريات الجمارك الأسواق وتفتيش المحال والمستودعات إلا عند الضرورة

الموطن

صرح رئيس ضابطة مكافحة في الجمارك المقدم إيداعاً بأنه تم ضبط مستودع في منطقة الشيخ سعد بطرطوس يحتوي على مئات الأطنان من الحديد الصناعي المهرب، بعد عملية متابعة وتحريات دقيقة، مرجحاً أن البضاعة عادةً لعدة سنوات سابقة، حيث استفاد المهربون من الظروف الأمنية التي كانت سائدة وأدخلوا هذه الكميات الكبيرة من الحديد الصناعي بطرق غير مشروعة لاستخدامه في العديد من المجالات الصناعية، وأهمها صناعة عوارض السفن البحرية. كما كشف المقدم عن ضبط مواد غذائية تركيبة مهربة منها كميات كبيرة من اللحوم الفاسدة، فروج ولحوم مجمدة، حاول المهربون إدخالها للأسواق المحلية وبيعها للمواطنين، وتمت مصادرة كل كميات اللحوم الفاسدة وإتلافها وفق الأصول المتبعة في العمل الجمركي وتغريم المخالفين ومحاسبتهم، إضافة لضبط شاحنة تقل ملازوتاً مهرباً على طريق دمشق حمص حيث تمت مصادرة مادة الملازوت وتسليمها لشركة سادكوب ومصادرة الشاحنة وإحالة السائق للقضاء.

وعن قيم الغرامات التي حصلت عليها الضابطة الجمركية في العام الماضي ٢٠١٩ بين أنها تجاوزت خلال العام الماضي ١.٨ مليار ليرة، منها ٢٨٧ مليوناً حصلت عن تنفيذ الحملة الموسعة للجمارك على المهربات بتوجيه من الحكومة.

وحول استمرارية هذه الحملة بين أن الحملة قائمة ويتم العمل على تحديث آلياتها وخططها، ويجري حالياً التركيز على نشر الدوريات على الطرق والمداخل الأساسية للحد من وصول المهربات للأسواق المحلية بهدف تحقيق المهربات من المحال والبسطات وعدم الحاجة لدخول دوريات الجمارك للأسواق وتفتيش المحال والمستودعات إلا في حالات الضرورة، وبناء على تحريات ومعلومات مسبقة، مؤكداً أن الجمارك ملتزمة بالتقاهات الحاصلة مع غرف التجارة والصناعة حيث يرافق الجمارك مطلقين عن هذه الغرف عند التوجه لمعمل أو محل أو أي منشأة صناعية أو تجارية.

واعتبر أن هناك حالة من الحزم مستمرة في التعامل مع مختلف حالات التهريب وأشكاله وأنه لا أحد فوق القانون ويتم التعامل مع أي قضية تهريب يتم ضبطها وفق الأصول والنظم الحاكمة لعمل الجمارك من دون النظر لأي اعتبارات أخرى، وأن هناك الكثير من المؤشرات تدل على نجاح الكثير من الإجراءات التي تعمل عليها الجمارك، وأهمها تراجع مظاهر التهريب في الأسواق المحلية، حيث يجري العمل على تشديد الرقابة والمتابعة للمعابر والمنافذ الأساسية للتهريب وخاصة بالقرب من المناطق الحدودية، والتي كانت خلال السنوات الماضية خارج العمل الجمركي بسبب ظروف الحرب على سورية، إضافة لإعادة توزيع وانتشار الدوريات الجمركية حسب الضرورة والأولوية التي تقضي بعدم وصول المهربات نحو الأسواق المحلية.



## كنعان : لجان سورية لبنانية وتنسيق مالي ونقدي للحد من الآثار السلبية على البلدين ربع الودائع في لبنان للسوريين وقيمتها تصل ٤٥ مليار دولار للأفراد إجراءات المركزي اللبناني حرمت السوريين من ٤ ملايين دولار حوالات يومية

علي نزار الأغا

قدّرت إيداعات السوريين في المصارف اللبنانية بنحو ٤٥ مليار دولار حالياً، وذلك بحسب دراسة حديثة نشرها المرصد العمالي للدراسات والبحوث حول آثار الأزمة اللبنانية على الاقتصاد السوري، بعنوان «لبنان أمام أزمة مالية مرتقبة»، وأشار سبباً على الاقتصاد السوري، أعدها رئيس قسم المصارف في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق الدكتور علي كنعان.

وفقاً للبيانات الواردة في الدراسة فإن إيداعات السوريين تزيد على ٢٥.٤ بالمئة من إجمالي الودائع في المصارف اللبنانية والبالغة نحو ١٧٧ مليار دولار أميركي.

وحول تفاصيل هذه التقديرات، اتصلت «الوطن» بالدكتور كنعان الذي أكد أن تلك التقديرات تخضع لإيداعات السوريين الأفراد، المستثمرين ورجال الأعمال خاصة، من دون احتساب إيداعات بعض المصارف وشركات التأمين الخاضعة تحت بند حساب المراسلين.. وغيره، وباحتسابها، فإن إجمالي رقم الإيداعات يتخطى ٥٠ مليار دولار في لبنان.

ورأى كنعان أنه يمكن للحكومة في سورية أن تطلب من لبنان السماح بتحويل المستودعات السورية عبر حسابات المستودعين السوريين في المصارف اللبنانية بالدولار، وهذا أمر بسيط لأنه يعتمد مبدأ التفاضل المصرفي بشكل رئيس، على حد تعبيره.

وبحسب الدراسة، بدأت الآثار النقدية والمالية للأزمة اللبنانية مؤخراً بالظهور بشكل سريع، لم يسبق له مثيل: على الاقتصاد السوري، كما وأن المصرف المركزي اللبناني اتخذ عدداً من الإجراءات النقدية التي من شأنها تخفيض حجم المضاربة وتهدئة السوق اللبنانية، لكن هذه الإجراءات انعكست بشكل



مباشر على الاقتصاد السوري. ومن أبرز تلك الإجراءات دفع الحوالات الواردة من الخارج للسوريين إلى لبنان باليرة اللبنانية بدلاً من دفعها بالدولار، وهذا ما حرم الاقتصاد السوري قرابة ٤ ملايين دولار يومياً تأتي من لبنان إلى سورية لتمويل الإعالة الأسرية السورية.

ورفع المركزي اللبناني سعر الفائدة في السوق النقدية اللبنانية على الودائع بالقطع الأجنبي من ٦ بالمئة إلى ٩.٨٩ بالمئة أساساً وتصل إلى ١٤ بالمئة للمبالغ الكبيرة، ورفعها على اليرة اللبنانية إلى ١٣.٤٩ بالمئة أساساً وتصل إلى ١٨ بالمئة للمبالغ الكبيرة، الأمر الذي دفع المودعين السوريين للتوجه ثانية إلى الإيداع في المصارف اللبنانية وجذب السيولة من

بسعر صرف اليرة السورية. ولفت كنعان إلى ظهور نقص في المشتقات النفطية في السوقين معاً نظراً لانخفاض حجم المستودعات بسبب نقص الدولارات، الأمر الذي دفع الحكومة السورية لزيادة ساعات تقنين الكهرباء، الأمر الذي يؤثر على الإنتاج وعلى حركة السلع بين البلدين. وبينت الدراسة أن هذه الآثار ظهرت واضحة في الاقتصاد السوري، وانعكس أثرها على انخفاض قيمة اليرة السورية بحدود ٤٤ بالمئة من قيمتها خلال عشرة أيام منذ نهاية تشرين الثاني وبداية كانون الأول لعام ٢٠١٩.

مقترحات

قدم كنعان في دراسته عدة مقترحات لمعالجة هذا الواقع، من بينها تشكيل لجان سورية لبنانية مشتركة، مالية وتقنية، وإجراء التنسيق المالي والنقدي بهدف معالجة الآثار السلبية للأزمة على البلدين معاً، رغم وجود عقوبات على سورية وذلك لمساعدة بعضهما بعضاً في وقت الأزمة.

ومن المقترحات الخاصة بلبنان، إصلاح النظام الضريبي واعتبار الالتزام الضريبي وتسديد الضرائب من المعايير الوطنية والائتماء وحسن السلوك، ومحاربة التهرب الضريبي مالياً وإجرائياً، بهدف رفع مستوى الالتزام المالي في لبنان، إضافة إلى استبدال الدين القديم بدين جديد أقل فائدة بهدف تخفيف حجم خدمة الدين التي وصلت إلى ٥٢ بالمئة من حجم الإيرادات العامة.

واقترح كنعان البحث عن دائتين جدد أمثال البنوك السيئية التي تقدم ديوناً بأسعار فائدة متدنية ومدّة تزيد على عشر سنوات، تعطى الاقتصاد اللبناني إمكانية كبيرة لسداد الديون المتراكمة القديمة، والحصول على قروض جديدة إلزامية من كبار الممالين أو المغتربين التي تتم مساعدة لبنان على الخروج من الأزمة، أو لتفادي حدوث أزمة مالية مرتقبة، وهي مساعدة من ملايين اللبنانيين لبلدهم.

## رئيس الجهاز المركزي للرقابة المالية لـ«الوطن» : مكافحة الفساد يجب أن تبدأ بضرب البيئة الحاضنة للفساد والفاستين

هناء غانم

الطلب من كافة الجهات العامة موافاة الجهاز بالموازنات الجارية والاستثمارية لمعرفة النفقات الجارية، وتم التوجه بالتركيز على العقود والمستودعات، لأن رقابة المستندات لا تفي بالعرض كونها رقابة التزام، وهي مكتملة عند الجهات العامة، منوهاً بأن التوجه لرقابة النفقات سيكون وفقاً للفعالية والكفاءة، وبهذه الطريقة تصعب على محاسبي الإدارات المخالفة، ولم يعد باستطاعة المدير المالي القول بأن هناك نقصاً في الثبوتيات.

وبخصوص تدقيق الجانب المستندي، بين برقي أنه ستكون وفقاً لبدء العينات العشوائية، بحيث لا تقل العينة عن ٢٥٪ من حجم الصفقات، وفي حال حدوث أي خلل في جانب التدقيق المستندي سيتم التوسع بأخذ العينات، حتى لو وصلت إلى أخذها بالكامل، في حين الجانب المحاسبي يكون التدقيق فيه بنسبة ١٠٠٪، ولا يجوز التفاضل عن أي شيء، والجهاز سيقوم بإصدار قرارات القبول.

ولفت إلى أن خطة الجهاز خلال العام الحالي (٢٠٢٠) تنجح نحو التدقيق وفق الأهمية لعدد من الجهات العامة الخاضعة لرقابته، والتي تتفق مع المعايير الدولية، مبيّناً أنه تم

بالكيف، ويأتي ذلك بالتزامن مع كتلة كبيرة من الخسائر المالية المتراكمة، التي تجاوزت حدود ١٦ مليار ليرة لغاية عام ٢٠١٧، إضافة إلى تراكم كتلة ضخمة من الديون المتعثرة، تجاوزت حدود ١١٠ مليارات ليرة، في الوقت الذي أصبحت فيه بعض مكونات المنظومة التقنية والتكنولوجية للبنك متقدمة، تستنزف قدراته وإمكاناته المالية بصورة كبيرة، تحديداً لجهة ما يتعلق بعمل الصفقات، التي تُعد مهتلكة ومنتهية الصلاحية، فنياً ومحاسبياً، منذ ما يقارب ١٠ سنوات، ومع ذلك ما تزال قيد الاستثمار، لعدم توافر البدائل، وكل ذلك يأتي بالتزامن مع تعرض سورية لمجموعة كبيرة من العقوبات الاقتصادية الدولية، المتشددة والخائفة، التي دخل الاقتصاد السوري بمواجهة حادة معها، منذ أكثر من تسع سنوات إضافة لحالة الفوضى، وعدم الاستقرار الاقتصادي والمالي، التي تعصف بدول الجوار الإقليمي المحيط بسورية، والتي تلقي بمزيد من الضغوط على الاقتصاد السوري والمؤسسات المالية السورية، في مقدمتها البنك العقاري.

وحقق ربحاً صافياً خلال العامين الماضيين بأكثر من ٣ مليارات ليرة، منها مليار ليرة عام ٢٠١٩، بعد تصفية وتسديد كل الالتزامات المالية المتوجبة والمتراكمة ونحو ٢ مليار ليرة من الأرباح حققها المصرف في العام ٢٠١٨.

## مدير «العقاري»: بعد أن بلغت خسارتنا ١٦ مليار حتى ٢٠١٧.. ربحتنا مليار عام ٢٠١٩

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام المصرف العقاري مدين علي لـ«الوطن»، عن تحصيل قروض بقيمة ٨٢.٨ مليار ليرة و١١.٣٦ مليون يورو، من متعثرين، وغير متعثرين، خلال السنوات الثلاث الماضية (٢٠١٧-٢٠١٩).

وبلغ إجمالي التحصيلات للعام الماضي ٢٠١٩ نحو ٢٠.٧ مليار ليرة، ٤٢ بالمئة منها لقروض متعثرة، و٤٨٪ بالمئة تحصيلات قروض منتجة (غير متعثرة)، وسجلت تحصيلات القروض باليورو نحو ٥٣٩ ألف يورو.

وبين أن المصرف يتابع بصورة متواصلة إجراءات الملاحقة القانونية للمتعثرين والمتوقفين عن السداد، وقد صدرت الإدارة العامة عشرات التعاميم للفرع والمكاتب التي تطلب فيها وتؤكد على المديرين والفرع والمكاتب، ضرورة الالتزام بعمليات المتابعة السداد تحت طائلة المسؤولية في حال التباطؤ أو التقصير، في الوقت الذي تقوم فيه مديرية الرقابة الداخلية في الإدارة العامة بعمليات التدقيق والمتابعة بصورة مستمرة، منوهاً بأن هناك استجابة كبيرة من قبل المواطنين الان جدولة والتسوية بحسب القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥ الذي يعطي فرصة حقيقية للمتعثرين



والتوقفين عن السداد لتسوية أوضاعهم. وكشف عن جدولة نحو ٣١٩٠ قرضاً وفق القانون ٢٦ بقيمة ٢١.٥ مليار ليرة، وجدولة قرضين بالقطع الأجنبي بقيمة ٩.٤ ملايين يورو منذ بداية العام ٢٠١٧، مؤكداً أن البنك يتابع عمليات الجدولة حسب الأصول والضوابط القانونية الواردة في القانون رقم ٢٦ لعام ٢٠١٥، وقد نفذ البنك معظم عمليات الجدولة للديون الكبيرة والمتوسطة الحجم، ويجري الآن جدولة القروض المتبقية، التي لا يتجاوز سقف القرض الواحد منها ٢٥ مليوناً.

## الخبز غير مشمول أول شباط.. البطاقة الذكية «تتمدد» إلى السكر والرز

علي محمود سليمان

صرح مصدر حكومي مسؤول لـ«الوطن» بأن اللجنة الاقتصادية رفعت توصية إلى رئاسة مجلس الوزراء للبدء بتوزيع المواد الأساسية المدعومة عبر البطاقة الذكية، وذلك بعد دراسة المشروع من الجهات المعنية، وسيتم تحديد المواد التي يشملها التوزيع عبر البطاقة بعد صدور القرار من الحكومة.

وأوضح المصدر أن المواد المدعومة حالياً من الحكومة هي السكر والرز والشاي والزيت النباتي والسمن النباتي، وذلك من خلال تسعير إجازات الاستيراد بسعر الصرف الرسمي، مبيّناً أن التوزيع سيتم عن طريق المؤسسة السورية للتجارة، وذلك للاستفادة من انتشارها الأقليمي في جميع المحافظات عبر صالاتها ونقاط البيع، وسيتم البدء بمادة أو مادتين كتحجربة للرحلة الأولى لحين اكتمال كل الإجراءات وتبيان مواضع الخلل والتأكد من نجاح العملية، ومن ثم يتم التوسع بقائمة المواد التي يشملها التوزيع عبر البطاقة الذكية، مؤكداً أن مادة الخبز المدعوم ليست من ضمن المواد التي سيتم توزيعها عبر البطاقة الذكية.

ومن جانبه، بين مدير المؤسسة السورية للتجارة أحمد نجم لـ«الوطن» أن المؤسسة تستكمل عمليات التدريب والتخصيرات في صالاتها للبدء بتوزيع المواد المدعومة عبر البطاقة الذكية، وذلك بالتعاون والتنسيق مع شركة تكامل التي تقوم بتزويد صالات المؤسسة في المحافظات بالأجهزة الخاصة بالبطاقة الذكية، وبالمقابل تقوم



توفير المواد أولاً

وولدى وزارة النفط نظام مركزي يسمح بتعريف سياسات الدعم وتقديم عدد من الخدمات عبر البطاقة الذكية، وهناك بنية تحتية لمنظومة البطاقة الذكية من شبكات الاتصالات ونظام أمنته وقاعدة بيانات لازمة لإدارة عمليات التوزيع، ويتوقع أن تستخدم البطاقة الذكية سيساهم في الحد من الهدر بنسبة من ١٥ إلى ٢٠٪.

وكان وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عاطف النذاف قد صرح سابقاً بأن البطاقة تسمح بتأمين ما يتم التخطيط له، ووضع المواد ممكن على البطاقة، وذلك حسب نوع السلعة التي سيتم طرحها عبر البطاقة الذكية، وسيكون لاستخدام البطاقة الذكية انعكاسات إيجابية على سعر وتوفر المنتجات والمواد الغذائية والاستهلاكية.

والتوزيع مادة أو أكثر. وفي سياق متصل لفت نجم إلى أن السورية للتجارة مستمرة ببيع السلل الغذائية عبر صالاتها في المحافظات، حيث وصل عدد السلل التي تم بيعها أكثر من ٤٠ ألف سلّة غذائية في جميع المحافظات، وذلك من أصل ٥٠ ألف سلّة غذائية تم طرحها في بداية المبيع، مبيّناً أن المؤسسة تقوم بطرح المزيد من السلل الغذائية مع وجود تنوع وتغير في مكونات السلّة الغذائية، فيعوض المحافظات تم طرح سلّة غذائية بسعة آلاف ليرة سورية وفق ما يطلبه المستهلك في تلك المحافظات، على حين المحافظات الأساسية طرحت بمبلغ ١٠ آلاف ليرة سورية.